



# بعدهما أصبح الكلام واجباً

مُجمَّع الطريقتي





حقوق الطبع (C) : ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م العالم للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع  
جميع الحقوق محفوظة. غير مسموح بطبع أي جزء من أجزاء هذا الإصدار أو تخزينه  
في أي نظام تخزين المعلومات أو استرجاعه، أو نقله على أية هيئة أو وسيلة سواء كانت  
إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية، أو استنساخاً، أو تسجيلاً أو غيرها، دون  
الحصول على إذن خطي من صاحب حقوق الطبع.

سلسلة العالم الفكرية  
مجلة (العالم) شهرية تصدر عن :  
مؤسسة العالم للصحافة

رئيس التحرير المشرف العام: أ. د. محمد بن حمود الطريقي

إدارة التحرير : وصفي الروسان

الإدارة الفنية : أحمد أبو عمر

التنفيذ الفني : شمس الدين عبدالله

الرقم الدولي المعياري : 1319-6545

رقم الايداع : 18/0157

**بعدها أصبح الكلام واجباً ..**

مجمعة الطريقتي



# الإهداء

**إلى** من علمني أن أقول بلا خوف، وإذا قلت كلمة الحق ألا أخاف، وأن يكون الله هدي، وبناء المجتمع الفاضل نصب عيني، وألا أخشى في الله لومة لائم.. إلى والدي «الروبيخ» رحمه الله..

**إلى** تجربتي التي كلما تكبر عمرا تزداد وجعا، إلى نفسي التي كانت ترى في الكتابة راحة، فإذا بها أشد ألما من الصمت، إلى كل من قرأ «عندما يصبح الكلام واجبا»، إليكم أقدم نفسي «بعدها أصبح الكلام واجبا»..

أ.د. محمد الطريقي



## الفهرس

- ٩ ..... بين «صراع البقاء» و «صراع النقاء» .. !
- ٢٣ ..... بين «الهشاشتين»: العظام والنظام !!
- ٣٣ ..... عندما يطاردك الفشل !!
- ٤٥ ..... عندما تحولت إلى «آلة كاتبة» !!
- ٥٣ ..... في مواسم الإصلاح: تحفظ «المعاملات» ولا تحفظ «الحقوق» !
- ٦١ ..... من ذاكرة المحاولات ..
- ٧٧ ..... الصندوق الأسود .. !!
- ٩١ ..... بداية «النهاية» !
- ١٠١ ..... في غياب «المحكمة» ..
- ١٠٧ ..... العودة للكتابة ..
- ١٢١ ..... سعودي «فوق وتحت» العادة !!





بين «صراع البقاء»  
و «صراع النقاء»!..



أذكر من طفولتي القاسية أني نشأت وترعرعت مريضاً، أعاني من شدة الألم «تمدد الشعب الهوائية»، ومن سخرية أقراني على ضعفي وهزال جسدي، فلم أكن قادراً على اللعب كغيري مع الأطفال. ولا الحلم كغيري من الأصحاء، كنت محروماً حتى من الضحك الذي يميز الطفولة، فالضحك كان يضغط على صدري، فيشعرنني بشبه الإغماء، وكأنني في مخاض الموت.

هذا الضعف وذلك الاختلاف عن بقية الأطفال أوجدا في رغبة جامحة للانعتاق من ضيق البيئة المحصورة بالمسلّمات، إلى فضاء أرحب، إلى التميز، إلى العلم الذي طلبته أساساً كحاجة ماسة لتغطية ضعفي ومرضي، وربما للتعرف على سبب هذا الضعف وعلاجه، فحلمت وتمنيت أن أصبح طبيباً - ثم حمدت الله بعد هذا العمر أني لم أصبح طبيباً - وقد أعددت لذلك عدته

على طريقتي الخاصة، فطالما انطبع في ذهني منذ الصغر أن الدنيا واسطة، وأن الواسطة ضرورة من ضروريات الحياة، وأن الإنسان مهما كان مؤهلاً لن يصل إلى حقه بغيرها.

لقد تولد هذا الانطباع في شخصيتي وأنا ابن ثلاثة عشر عاماً، ولطالما فحصت هذا المعنى بنفسي، وأنا أتدل على (هارولد وولتون) أستاذ اللغة الانجليزية في متوسطة الزلفي، التي كانت في أحد بيوتنا، وقد وجدته صحيحاً، فالأستاذ (وولتون) كان يعيرني الكثير من الاهتمام الخاص، وكنت أخالطه مع عائلته أتعلم منه الألفاظ والطبائع، وبخاصة بعد العزائم والولائم التي كنا نقيمها على شرفه. وللطرافة والتاريخ أذكر للأستاذ (وولتون) حرصه الشديد على أمرين: تعليمي اللغة الإنجليزية، وحقوق كلبه (بنجو)، الذي كان يدل الكلب ويطعمه

كأحد أفراد أسرته. وأذكر أنه هاجمنا هجوماً  
إنجليزياً عنيفاً عندما اكتشف الناس في الزلفي  
أن (بنجو) كان مسعوراً، فهو يعضّ الناس يمناً  
ويسرة، وأذكر أن أحد المقربين إليّ قرابة الدم،  
كان من ضحايا (بنجو). وعندما انتشرت  
سمعة (بنجو)، قتله الشرطة وقاية من داء  
الكلب... وكم كانت ثورة (وولتون) عارمة  
وهو يرى دماء (بنجو) أمام عينيه، ويتساءل  
بعصبيته الإنجليزية: وهل تأكدتم من أنه مسعور  
قبل قتله!؟

فيما بعد، وبعد سنوات طويلة من الحياة في  
إنجلترا اكتشفت العلاقة الحميمة بين الإنجليز  
والكلاب!

لم تكن الوساطة هي الأسلوب الوحيد الذي  
انطبع في مخيلتي لتحقيق هدفي في أن أصبح  
طبيباً، فقد أدركتُ في وقت متقدم من حياتي

أن الاجتهاد والتميز هما الطريق الأقصر للنجاح، وقد كان هذا الإدراك المتقدم من عمري ممتداً من والدي، الذي ثابر وتميز حتى أصبح علماً يُشار إليه بالبنان - والله الحمد والمنة - .. «الرويبخ» . والدي حمود بن سليمان الطريقي الذي عرف بـ«الرويبخ» والذي اختاره ربه إلى جواره وهو يفكر في الزلفي وفي كهرباء الزلفي .. «الرويبخ» الودعاني الدوسري ذو الأصول النجدية العربية الأصيلة، المنسي في أقلام المؤرخين اليوم، حيث لا تأريخ إلا لمن تسلّم سلطنة، سواء أبداع فيها أم أفسد، التأريخ المأزوم بعلاقتنا بالماضي، ذلك الماضي الذي يكشف الأقنعة، فيعاقب واقعنا اليوم كل من ينتمي إليه .. أشعر في هذا الواقع أن من أدخل الكهرباء للزلفي تاجر، وأن من تاجر بحقوق المستضعفين رائد!! ..

الاجتهاد والتميز الذين ورثتهما عن والدي لم

تكونا موجّهتان للهدف الشخصي، وإلا لما كان  
حالي اليوم على ما هو عليه.. مثقل بالهموم  
والديون و بالحقوق الضائعة!!

إني لا استذكر «الروبيخ» الذي ربّي وكبر وعلم،  
بل استذكر «الروبيخ» الذي اتخذ قراره قبل أكثر  
من نصف قرن بعدم أخذ «الصرفية» على إنارة  
بيوت الضعفاء والفقراء والأرامل في الزلفي، في  
زمن القحط والجذب والرماد، وأتأمله في زمن  
النفط والرخاء... حيث لا كهرباء بلا سداد  
ودفع، ولا ماء بلا مال، ولا حقوق بلا استثناء!!  
طفولتي مهما حاولت أن أتناسى مرارتها، فإن  
حلوها في ذاكرتي يعيدني إلى «الروبيخ» الذي  
خطط للمستقبل التنموي للزلفي بوعي يفند  
أطروحة أميته، رغم أنها حقيقة، فكيف لهذا  
الأمي أن يكون أول من أحضر ماكينة زراعية  
إلى الزلفي يستخرج بها المياه من الآبار؟ و أية



إستراتيجية تنمية زراعية كان يفكر بها؟ بل وأية إستراتيجية تنمية اقتصادية تلك التي دعته لاستيراد المعدات الزراعية من خارج المملكة لينقل ويطوع التقنية لخدمة بلده وأبنائها في وقت كان مصطلح «الاستيراد» فيه يشبه مصطلح «الديمقراطية» اليوم من حيث الخوف الرسمي والشعبي منه؟! وترى من أي عمق تنموي استلهم «الروبيخ» إدخال الغاز إلى الزلفي كسابقة لم يقدم عليها رجل في الزلفي من قبل؟ وما مدى المعطيات التي توافرت في ذهنه التنموي لتسمح له بإنشاء أول محطة بنزين حديثة في الزلفي (محطة النجاح)؟ وعلى أي خطة تنمية استند «الروبيخ» وهو يخوض مغامرة استقدام أول طاحونة آلية للحبوب في المنطقة؟ وكيف رأى «الروبيخ» مفهوم إدخال السيارة إلى الزلفي في زمن اللاترق؟ وقبل كل

هذا وذاك، كيف استنهض المشاركة التنموية العامة عبر إدخال الكهرباء إلى الزلفي؟ وبعد كل هذا وذاك يسألني البعض لِمَ إصرارك على نقل وتطوير وتوطين التقنيات الإنسانية الحديثة لخدمة المستضعفين والمعوقين والعجزة والمسنين؟!

إنني و بعد سنوات من الكد والإحباط، عرفت أن الأمر غاية في السهولة: هما جينان متلازمان ورثتهما عن والدي «الروبيخ» أحدهما تنموي قاده إلى كل الإنجازات التنموية التي قدمها للزلفي، وقادني إلى كل الإنجازات التنموية التي حققتها بما فيها براءات الاختراع، والجين الآخر إنساني قاده إلى عدم أخذ صرفية الكهرباء من المستضعفين والفقراء والأرامل واليتامى، وإلى تكفله في أحيان كثيرة لتغريم نفسه أعباء لا علاقة له بها في سبيل فض خلاف أو حل

مشكلة أو وصل قطيعة بين أبناء بلدته، في حين  
قادني الجين نفسه على مدى ربع قرن للعمل  
من أجل المعوقين والضعفاء وذوي الحاجة بكل  
وسيلة متاحة، فانتهى الأمر بالروبيخ – رحمه الله  
– مديوناً، وانتهى بي الأمر مظلوماً .

أذكر على ما عرفت، أن أحد المثبطين قال لوالدي  
«الروبيخ» يوماً على مشهد من الناس: «إن  
الكهرباء لن تعمل!! الضوء لن يأتي» وجاءت هذه  
الكلمة في أصعب وأحرج مراحل الوالد «الروبيخ»  
وهو يهيم بإنارة الزلفي، ليغرس أول محطة رئيسية  
للكهرباء عام ١٣٨١هـ، فتنير الزلفي، وأتذكر  
كيف ضاعت حقوق رجل الكهرباء عندما  
تأسست شركة الكهرباء فيما بعد فحصلت إرث  
المؤسسين ثم ألفت على وراثتهم الفتات!! وأتذكر  
في نفس اللحظة عشرات المثبطين الذين عايشتهم  
في مسيرتي مع بعض التطور الأخلاقي، الذي

سمح لهم بالتعدي على منظومة عملي والتعدي على منظومة أخلاقياتي، ولأن بيتي لم يكن من زجاج لم تزدني حجارتهم إلا مزيداً من العناد التنموي والوطني.. وهو العناد المحب!!

في ذاكرتي طفولة قبضت بها يدي على آلة التنمية منذ نعومة أظفاري عندما كنت أمتطي دراجتي النارية (الدباب ماركة ياماها اليابانية طراز ٩٠) قبل حوالي الأربعين عاماً متجهاً إلى مفاتيح الكهرباء لإنارة الشوارع بناء على الأوامر التنموية الصادرة من «الرويبخ»، وكنت أشعر برغبة جامحة يعتورها شعور بالإنجاز وأنا متجه كي أنير شوارع الزلفي، وأحس بعيون أهلي في الزلفي ترقبني وكأني الفارس المنتظر... إنه حلم طفولي، ولكنه مازال حتى هذه اللحظة يراودني ويبدو أنه بطريقة أو بأخرى أثر في تركيبتي التي كونت شخصيتي فيما بعد، فما زال هاجس

القبضة التنموية يراودني، الأمر الذي يدفعني بعد كل مشاركة لي في أي محفل تنموي أو ديمقراطي أو معني بحقوق الإنسان، أن أدعو الله بالرحمة لوالدي «الروبخ» الذي أدرك فكر الموصلية والشمولية، ومفاهيم الوحدة والانتماء، وكيفيات البناء وربط الثنائيات عبر الاستثمار في نقطة الوسط، كما فعل في الزلفي ليربط العقدة بالبلاد، ويؤسس على صعيد البنية التحتية للشارع الرئيسي الذي يمر في وسط الرحاب الزلفاوية الطيبة بشذى زهورها والمفعمة بطيب أهلها، فشارع الملك فهد اليوم الذي يعد نقطة الوصل والشارع الرئيسي في الزلفي هو ثمرة التفكير الإستراتيجي الذي استنبطه «الروبخ» وأمثاله من المخلصين نحو مستقبل مشرق للزلفي .

وأعترف أنه كان أكثرنا شجاعة، وأجسرنا إقداماً حين أدار ظهره للمثبطين والحساد الذين

حاولوا بسوء نية أو بجهل أن يثنوه عن إقدامه،  
في حين أنني اليوم - وغيري من حملة الرسالة  
التنموية - تعيقنا إرهاصات هؤلاء المثبطين،  
وتقف منغصاتهم المتنفذة في وجهنا لأن الزمان  
تبدل، والحال تغير، وانتقلنا من صراع البقاء إلى  
صراع النقاء!! فالمكان يتسع للجميع، لكنه لا  
يتسع لكل السرائر!!

التنمية بالوراثة، يبدو أنها الصبغة التي  
استلهمها أخي المرحوم سليمان ليواصل المسيرة،  
وحافظ عليها أخي المرحوم عبدالله، وآمن بها  
أخي المرحوم عبدالمحسن، ووقفت اليوم أمانة  
يبذل لها الغالي والنفيس أخي ناصر، ويعتنقها  
أخي سالم، وعمل في صميم بلورتها و تطويرها  
وتأطيرها ومأسستها أخي نايف، ويدافع عنها  
وعن إرثها التاريخي أخي خالد، ويخوض غمارها  
أخي نجيب، وأما أنا تاسعهم وأوسطهم فإني

في منظومة هذا العقد مؤمن بإِراث «الروبيخ»  
التنموي وماندفع نحوه،أحاول أن أعيد تاريخ،  
«الروبيخ» الوالد، التنموي الفذ، الذي ربطه  
نسيج فكري بالعم عبدالله الطريقي أو (عبدالله  
الأحمر) كما كان يسمونه مَنْ لم يعوا أن الألوان  
لا علاقة لها بالفكر، والذي كان أول وزير للنفط  
في المملكة العربية السعودية و نهج ل(الأوبك)  
وأرسى مفهوم نفط العرب للعرب، ومفاهيم  
كثيرة ساقته إلى نهاية في دار الغربة، وتهميش  
في تاريخ الدولة الحديثة.

رحم الله «الروبيخ» الذي أرى نفسي فيه  
للحظات، باذلاً كل جهد، ومسخرًا كل طاقة  
لأي أداء تنموي يخدم بلدي ويربطني بما ورثته  
عنه، محارباً على الإنجازات، مهمشاً في التقدير،  
مقصياً عن الأداء التنموي، محسوداً على هم  
الشيب والصحة والديون!!

بين «الهشاشتين»:  
العظام والنظام!!





في غمرة هذه الحالة، كنتُ مثابراً على دراستي، واثقاً من قدرتي على التفوق، وعندما تخرجت بالشهادة الثانوية العامة كان ترتيبي هو الأول على المنطقة والتاسع على المملكة، ومع هذه النتيجة الممتازة بدأ الأمل يراودني بقوة أكبر، وبدأت أتصرف مع نفسي بثقة أكبر، فأنا إذن قادر على تحقيق النجاح في كلية الطب التي طالما كنت أحلم بشهادتها، وبالفعل قبلتُ في كلية الطب في جامعة الرياض، ولكن حلم الدراسة في المملكة المتحدة كان أقوى من كل شيء، فتقدمت إلى وزارة المعارف آنذاك، بطلب الالتحاق بإحدى كليات الطب في بريطانيا. وبالفعل سافرت على هذا الأساس، ولا أزال أذكر ذلك اللقاء الطيب على متن الطائرة التي أقلتني إلى بلاد الضباب، مع محمد صالح العرضاوي، الذي أصبح صديق الدراسة فيما بعد. لا أنسى

شخصية صديقي الدكتور العرضاوي أبداً، فقد كان مجتهداً محباً، وقد عشنا سوياً في الغربية حياتنا وعاداتنا في المملكة. أذكر كيف انفعل هذا الصديق وحرار دليله عندما لحسه كلب الأسرة التي كنا نتعلم عندها الإنجليزية، فقد توتر، وكان يردد: والآن هذا نجس، كيف سأصلي، وليس عندي غير بنطال واحد!؟

البروفيسور العرضاوي صديق الطائفة والرحلة والغربة، دارت على مسيرتنا الأيام ليعود اللقاء بعد أكثر من عقدين من الزمن، أقل حميمية، ولكنه أكثر جدية في العمل والتنمية، جاءني د. العرضاوي يملك شيئاً من طموحي، فاجأني بحسه الوطني الشغف لتبني حملة للتوعية والوقاية من مرض هشاشة العظام، ولم أعطه الفرصة ليخوض معي في التفصيلات، فسارعت للاتصال بكل ممتلكاتي من العقول البشرية، وجندت فريقاً

خاصا من مؤسستي الخاصة، للتجهيز لأعمال هذه الحملة، وبدأت حملة اتصالات واسعة لاستحث كل ما يمكن أن يستحث لهذا العمل الوطني، ووفرت على نفقتي الخاصة فريق عمل منتظماً لإعداد برامج الحملة والقيام بالأنشطة المكتبية والاتصالات لهذه الغاية، والاستعانة ببيوت الخبرة المتخصصة في مجال الحملات لتوفير الإطار العلمي والإداري المناسب لها، والاستعانة بالخبرات المالية ودور المحاسبة لإعداد المواصفات المالية للحملة، و استضافة خبراء في المملكة العربية السعودية لغايات إعداد التوصيف الفني والمالي لكافة أنشطة وفعاليات وبرامج الحملة، وتشكيل فريق تسويقي لغايات الاستشارات التسويقية، وغيرها الكثير..

لقد أثمرت الجهود السابقة عن صدور التوصيات التي أعدتها اللجنة المشكلة لدراسة

إقامة هذه الحملة، والتي تشرفت بموافقة المقام السامي الكريم الذي أكد صراحة على الموافقة على المواصفات المالية والفنية والميزانية المقترحة لإطلاق الحملة، وهنا أحسست لأول مرة بقيمة الإنجاز في زمن قياسي، فقد تم التخطيط وجاء وقت التنفيذ . . . وليته لم يأت!!

عندما طلب إلي تحضير العقد الخاص بتنفيذ الحملة باعتباري من تحمل أعباء ومسؤولية التخطيط، كنت أعتقد أن الأمر لا يتجاوز الإجراءات الرسمية التي تكثر عادة في مثل هذه الحملات الإنسانية وتقل في الحملات السياسية، والتي تخضع للمكاشفة والمساءلة كثيرا ويخرج الشيطان من بين تفصيلاتها، في حين يبقى الشيطان كامنا في عقودنا التي أزهدت الأرواح في الفيضانات، وشردت ما شردت من أجل حفنة ريالات!!

جاء الاتفاق مع مركز التميز لأبحاث هشاشة العظام لتوقيع العقد الخاص بتنفيذ أنشطة الحملة على مدى أربع سنوات، وتمت المراسلات الخاصة بتعديل العقد مع المركز خاصة في بنوده المتعلقة بوضع القيود أو الشروط التي تفرض غرامات على ( مؤسسة العالم ) في حال عجزها عن تحقيق المبالغ المستهدفة، وهي الشروط التي لا يمكن أن تكون على مثل هذا النوع من التعاقدات التي ترتبط إيراداتها بالتبرعات، كما لا يتفق ذلك مع الأنظمة الخاصة بذلك، ولا ينسجم مع موافقة المقام السامي الكريم التي أكدت على أن يكون الدعم المالي للحملة من القطاع الخاص، كما لا يتفق بأي حال من الأحوال مع طبيعة الحملة التوعوية التي يتم تسويق برامجها وفعاليتها من خلال الأنماط التسويقية التي تعتمد على التبرعات لا على المنتجات!!

وفي غمرة الإغراق في التفاصيل، قرر مركز التميز لأبحاث هشاشة العظام قراراً وطنياً عظيماً يقضي بالتخلي عنا، لخدمة المركز والجامعة، من خلال طرح تنفيذ الأنشطة التسويقية لحملة على أكثر من جهة لغايات استقطاب العروض المناسبة، وحيث لم نجد في ذلك ما يعيق أو يؤثر على الهدف الأسمى للحملة، أكدنا حق مركز التميز لأبحاث هشاشة العظام في ذلك لتوفير فرص تنافسية، حيث أن ما يعيننا بالدرجة الأولى هو حرصنا على تحقيق أهداف الحملة، وتحقيق النجاح والتميز المأمولين لكافة فعاليتها وبرامجها، تحقيقاً للهدف الوطني المنشود .

وبالمقابل واستناداً إلى حق مركز التميز في ذلك فإن أبسط حق لمؤسسة العالم للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع التي تكبدت الكثير من النفقات لغرض إعداد أنشطة وبرامج الحملة والمواصفات

الفنية والمالية على مدى ما يقارب العامين دون أن تتقاضى أية مستحقات على ذلك باعتبارها الجهة التي قامت بالإعداد والتصميم وهي المعنية بالتنفيذ، أن يتم إدراج نفقات تأسيس وإنشاء وتصميم أنشطة وبرامج الحملة والنفقات الخاصة بالموصفات الفنية والمالية على مدى العامين ضمن التعاقدات المنوي إبرامها مع الجهة الفائزة بعرض التنفيذ، بحيث تستحق هذه النفقات لمؤسسة العالم للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع من خلال مركز التميز لأبحاث هشاشة العظام بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة أو من خلال الجهة الفائزة بالعرض، وقد تم تجاهل طلبنا، وعندما تم اختيار الجهة المنفذة عدنا وخاطبنا لتأكيد الحق، وتم تجاهل طلبنا، وما زلنا نعاني التجاهل، لأن مركز التميز الذي وجد فينا خير مخطط للحملة، يرى فينا الآن شر منفذ لها، فكيف نطالب بربط



الحملة بالتبرعات كما جاء في المقام السامي ، في حين كانت النية تتجه نحو فكرة المشروع الرابع لا المشروع الناجح!!

كنت دائماً أتساءل إذا كان النظام هو من يفرض هذه الطريقة في اختيار الجهة المنفذة، فلماذا لم يفرض نفس الطريقة في اختيار الجهة المخططة؟! لماذا التخطيط دائماً يتم بطرق ودية، فيما يتم التنفيذ بطرق رسمية!!.. وهكذا تذكرت صديقي الذي حار، واحترت فيما حدث في عقد مركز التميز!!

يبدولي أن الأمور سارت في عقد المركز بأسلوب الهشاشة التي نريد أن نقي من حولنا منها، فتاه الطبيب نفسه في العلاج، بين « هشاشة العظام » و« هشاشة النظام »!!

عندما يطارذك الفشل !!



وبالعودة إلى رحلة الدراسة المضنية، فقد كانت محطتنا الأولى هي لقاء الملحق الثقافي السعودي في لندن، وهو آنذاك الشيخ عبد العزيز التركي (رحمه الله) الذي كان لنا الأب الناصح والموجه الوفي: تدرسون اللغة الإنجليزية لسنة واحدة، ثم تجتازون امتحان الثانوية العامة البريطانية، ثم تتقدمون بطلباتكم إلى كليات الطب في المملكة المتحدة!! هنا ذهلتُ، وبدأت أعيش في الواقع، فأنا إذن لست في كلية الطب حتى الآن. إزاء هذه الصدمة النفسية، عاودتني الآلام واشتدَّ عليَّ المرض، فشكوت أمري للشيخ التركي الذي هب لمساعدتي بحمية الفارس ونفسية المؤمن، وهأنذا بعد كل تلك السنوات الطويلة أدعو الله تعالى للشيخ التركي بكل خير، وأن يجمعنا به في جنات النعيم، فقد كان على قدر كبير من الإخلاص والحماسة لخدمة الطلاب السعوديين في غربتهم.

حوّلني الشيخ التركي إلى د. محمد الصايغ  
الملحق الصحي السعودي في لندن، وكان زميلي  
في الدراسة (مساعد الصايغ) هو واسطتي هذه  
المرّة لعمه الذي أدرك أبعاد وضعي الصحي  
وحوّلني بدوره إلى جراح الرئة المستر (ايان  
هيل)، وكان من شيوخ الجراحين البريطانيين،  
ومن القلائل الذين عرفتهم بذلك الإخلاص  
والدقة في البحث والتحري والمهنية. قال لي  
(هيل) بتودد الأب لولده: تستطيع أن تثق بي،  
قل لي كل ما تريده أو ما تشعر به، وأكمل: هل  
لديك صديقة؟!

ماذا تعني كلمة صديقة؟! أهى نوع من  
كحة الصدر؟! أم أنه قصد (الشقيقة) وليس  
(الصديقة) ذلك الألم النصفي الذي لا يطاق.  
لقد كانت المفردات اللغوية عندي محصورة في  
اتجاهين: مرضي والتحصيل العلمي!!

قال (هيل): تاريخك الطبي جزء من علاجك!  
عندها فقط بدأت أدرك لماذا كان يسألني ما إذا  
كان لدي صديقة أم لا.. فالغربيون كانوا يُقيّمون  
العرب بالعموم على هذا الأساس، ويرون فيهم  
آلات شبقة أكثر من أي شيء آخر!

في (لندن كلينك) أجرى لي المستر (هيل) عملية  
ضخمة استأصل بها ثلثي رئتي اليسرى، وقال لي  
فيما بعد إن ذلك الاستئصال هو الحل الوحيد للقضاء  
على انتشار الالتهاب الحاد الذي أعاني منه إلى بقية  
الرئتين.. وطمأنني أن خلايا الثلث المتبقي من الرئة  
ستتكاثر وأنني سأعود قريباً إلى الحياة الطبيعية،  
وهذا ما حدث بالفعل والحمد لله رب العالمين، فبعد  
شهر في المستشفى، وبعد فترة التأهيل والنقاهة،  
أحسستُ بأنني ولدتُ من جديد.

وفي تلك الأثناء لم يكن لأحد من أهلي علم  
بالعملية ولا بفترة بقائي في المستشفى، وقد

قيّض الله لي د. عبد الله البدر، وكان يُحضّر الدكتوراه في لندن، فكان يزورني يومياً ويطمئن على صحتي ووضعي، وكان يرافقني مرافقة الأب لولده. مما جدّد في نفسي الأمل وأشاع فيها سكون الرحمة، فهذا أخ لي لم تلده أمي يزورني في كل يوم، ويحنو علي ويحرص، وهذا نموذج من نماذج المروءة الإسلامية التي لا تزال تتردد في صدري حتى اليوم. بعد النقاهة والإحساس بالصحة، ازداد شوقي إلى أهلي في الزلفي.. وأردت أن أشدّ الرحال إليهم، ولامستني رغبة بترك الدراسة التي سيطول أمدّها على ما يبدو، ولولا خوفاً من كلام الناس، وخوفاً على سمعة والدي المرحوم - بإذن الله - وعائلي، لفعلت ذلك، فقد كنت أعاني من عدم وجود أي نظام للمبتعثين السعوديين في إنجلترا، وكنت أشاهد الأمور وهي تسير بتلقائية وعفوية وعلى أساس

شخصي دون خطط أو تخطيط، وبينما كنت مشتتاً بين طول أمد الدراسة وخوفي من الفشل وحنيني إلى أهلي، لا سيما وأنني أصبحت بصحة جيدة... أخبرني المستر (هيل) أنني ممنوع من السفر بالطائرة، خوفاً من الضغط على رئتي خلال الرحلة، الذي ربما يسبب لي فشلاً رئوياً... ولم أتردد عندها من السفر بالبحر إلى فرنسا ثم بالقطار إلى ألمانيا، وكانت سفرات مجهددة إلى درجة الإنهاك، عندها فقط تشجعت، وتشهدت على نفسي، وقررت السفر بالطائرة من فرانكفورت إلى الرياض مهما كانت النتيجة، وقد كانت النتيجة السلامة، والعود الحميد، الذي بدأت بعده رحلة العودة..

بالعودة إلى بريطانيا أخبرنا الملحق الثقافي أن شهادة الثانوية السعودية لا تُعادل بأكثر من شهادة المتوسطة البريطانية، ولذلك كان عليّ



أن أقضي سنتين لإكمال الثانوية البريطانية (GCE, A-Level)، ثم كان عليّ بعد ذلك أن أتحمّل صدمة عدم قبولي في أيّ من كليات الطب البريطانية، فقد أحاطني الرعب الذي بدأ يتملكني بسبب هذا الفشل.

لم تكن علاماتي وحدها المانع الوحيد من دخولي إلى كلية الطب في بريطانيا، فقد اجتمع إليها عدم وجود التخطيط المسبق بين الجامعات البريطانية والملحقية الثقافية السعودية، أسوة بالبلاد الحريصة على إيصال طلابها لدراسة الطب، فكان علينا -نحن الطلاب السعوديين- أن نتنافس مع الطلاب البريطانيين على مقاعد كليات الطب المحدودة، ومن البديهي عدم وجود إمكانية للمنافسة مع الطلاب الإنجليز لأسباب ثقافية وعلمية معروفة. وليس من المنطقي أيضاً أن نطالب بريطانيا بتفضيل الطلاب الأجانب

على طلابها في الكليات المكلفة والحساسة مثل الطب والهندسة والحقوق، علاوة على ارتباط مثل هذه الكليات بنقابات وجمعيات ذات خصوصية بريطانية محددة. وهكذا فشلتُ وتبدد حلمي بأن أصبح طبيباً، ولم يكن ذلك الفشل الذي عانى منه المبتعثون كما رأيتُه كطالب، وكما أراه اليوم كأستاذ، سوى فشل ذريع لنظام الابتعاث السعودي آنذاك!!

ويبدو أن هذا الفشل هو قدرنا يطاردنا من نظام إلى نظام، ومن مجال إلى مجال، ومن موقع إلى موقع، فقد رأيت الفشل ذاته وأنا أهم بترخيص شركة رعاية السعودية للتأهيل والرعاية الصحية التي تبنت أول فكر للقطاع الخاص لعلاج الإدمان في كافة جوانبه، حيث لا ضوابط، ولا منهجية تقوم عليها أسس الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص، وهو ذاته الفشل الذي رأيتُه في مسيرة

معاهدنا الصحية، وإنشاء المدارس، وترخيص مراكز التدريب، و.. و.. الكثير الكثير، الذي أحيل القارئ فيه إلى سلسلة العالم الفكرية.. ليقراً ويستلذ.. ويبكي.. ثم يحكم.. فإما يخاف أو يجن!!

عدت للخيارات الصعبة، وكانت صورة النمو في بلادي تدفعني لمضاعفة السرعة والجهد لإنهاء المرحلة الدراسية والمشاركة في بناء وطني وتنميته، وهكذا كان، فقد انتهيت من بكالوريوس العلوم الهندسية في جامعة لانكستر مع مرتبة الشرف، وعدتُ بها مكسور الخاطر تتراوح مشاعري معها بين الحسرة والفرحة.

نعم لقد فشلت في أن أصبح طبيباً، وقضيت من عمري وشبابي أخصب ست سنوات، كانت كافية، لو كنت في وسط أكثر تخطيطاً، لإنهاء الدراسة في كلية الطب. ولكن هل أظل واقفاً

والدنيا تسير من حولي مسرعة؟! لا فهدف  
التعليم هو خدمة الناس ونشر الحضارة والرقى،  
وهي الأمور التي سأفعلها في مجالات أخرى،  
ولئن فاتني التعلم في كلية الطب، فما فاتني  
التعلم لتأهيل المحتاجين، وقد كنت ولا أزال،  
واحداً منهم... وهكذا لاحت في مخيلتي  
فكرة الدراسات العليا ووجدت ترحيباً مميّزاً من  
أخي المرحوم عبد الله، الذي قال لي مشجعاً: لقد  
فاتنا قطار التعليم، فعليك اللحاق به!!



عندما تحولت إلى  
«آلة كاتبة»!!



جامعة (سالفورد) في (مانشستر) هي المحطة الثانية في مشواري التخصصي، وكان عليّ أن أحصل قبل الالتحاق بها، على موافقة وزارة التعليم العالي المستحدثة آنذاك، وفي خضم المعاملات والبيروقراطيات، أخبرت أن معالي الوزير وكان آنذاك الشيخ حسن آل الشيخ- في الطائف. فدفعتني حماسي للسفر إلى الطائف، وكان الشيخ رحمه الله مريضاً ويتابع عمل الوزارة من بيته، لقد كان همّه توفير الفرص لطلابه بكل الأشكال، كان رجل كرم وعطاء وخدمة بغير حدود، تماماً على عكس العديد من المسؤولين اليوم، الذين يجدون غضاظة في نجاح الآخرين، بل ويقفون حجر عثرة في وجوه الناجحين في أخرج المواقف وأدق التفاصيل.

لقد واجهت - خلال مسيرتي العملية- العديد من المواقف التي جعلتني أصدر هذا الحكم،



وكانت تسير كلها وكأنها بطريقة ممنهجة، تثبيط ثم مساحة للتفريغ، ثم تثبيط، لقد حولوني إلى آلة كاتبة تفرغ هم من حولها، وتنتج الأوراق التي تلتهمها سلة مهملات المسؤولين!!

تخرجت بالديكتوراه عام ١٩٨٤ م في هندسة تقويم الأعضاء والتأهيل من جامعة (سالفورد)، فعدت فرحاً إلى الرياض، متصوراً أنني سأجد الطريق إلى وظيفتي مفروشاً بالورود، فأنا أول متخرج سعودي بهذا التخصص الدقيق، وأنا أحمل بين جوانحي آمالاً لا تنتهي، ورغبات جامحة بالعمل والخدمة، لا سيما وأن الرعاية الاجتماعية تجد في نفسي وقعاً خاصاً، فأنا منذ الصغر، منذ طفولتي، أرغب بخدمة الناس وتحسس أحوالهم، تماماً كوالدي رحمه الله، الذي أفنى عمره الطيب في خدمة أهله ووطنه... ولكنني فوجئت لدى عودتي بمن يقول لي بأن

الجامعة التي تخرجت فيها غير معترف بها في وزارة التعليم العالي ( وهي التي وافقت لي عليها وابتعثتني إليها )، وأن عليّ أن أجد حلاً لهذه المعضلة الكؤود!!

وهكذا لم أجد الطريق أمامي معبداً، بل وجدته مليئاً بالصعوبات والعقبات، ولولا فضل الله علينا في المملكة، ووجود القامات السامقة والنفوس الطيبة المؤمنة، التي تخدم بغير مقابل وتعمل دون كلل ولا ملل، لأصبتُ بخيبة أمل كادت توصلني إلى الذهول والتشتت، وأنا أحلم بالنجاح والإنجاز.

هنا بدأت أفكر ملياً بجدوى الدراسات العليا، وجدوى ابتعاث الطلبة السعوديين للتخصص في الخارج ما لم يكن ذلك ضمن خطة مدروسة تتضمن حاجات البلاد التنموية ودور المتخرجين في هذه الحاجات. إن عدم الاستفادة من بعض

الاختصاصات يعني ما يشبه الكارثة على أصحاب هذه الاختصاصات ويعني كذلك خسارة كبيرة على الوطن، لأن الفرد المتعلم الحاصل على الشهادات العليا هو طاقة لا بد أن تفعل في اتجاه من اتجاهات الحياة، ولا يمكن للطاقة أن تُكبت أو أن تتحول إلى العدم. أما بالنسبة للوطن فهو بحاجة ماسّة لكل فرد من أفراده ولكل طاقة من طاقاته، وبخاصة أولئك الذين خبروا المجتمعات الصناعية الأوروبية والأمريكية وعملوا فيها..

لقد فوجئت بعد تخرجي، أنني عاطل عن العمل فأين أذهب، وأين أعمل، وبماذا أعمل؟! وإذا كان نظام الابتعاث قد فشل في جعلني طبيباً، فهل أفضل اليوم وأنا أحمل دكتوراه في الهندسة الطبية؟!!

لقد جال في ذهني أكبر مما هو قضية شخصية، بل قضية تتعلق بالبحث العلمي الذي عانيت

منه لاحقاً وأنا أرى براءات اختراعي تزين  
المعارض العالمية دون تفعيل، لقد كانت هذه  
القضية المحورية في ذهني، ولا تزال تأخذ حيزاً  
كبيراً منه، ولا أزال أشعر بشيء من الضياع،  
وأنا أحاول التنسيق بين ما أراه من واقع عربي،  
وما أدركه من واقع عالمي. ويظل همّي الأكبر هو  
التوفيق والموازنة بين التطور العلمي الذي أصبحت  
جزءاً منه، وبين واقعنا المؤلم الذي نعيش فيه.



في مواسم الإصلاح:  
تُحفظ «المعاملات»  
ولا تُحفظ «الحقوق»!



بالعودة إلى مسيرتي العلمية فقد أكلت رسالة الدكتوراه من عمري أجمل ما فيه: الشباب والمتعة والتحرر من المراحل القادمة. وكنت أتأبطها أينما ذهبت في طلب الوظيفة، أذكر أنني عرضت نفسي على قسم الهندسة الطبية بكلية الطب في جامعة الملك سعود، وبعد شرح، لم يكن موفقاً على ما اكتشفت الآن، أخبرني الدكتور فالح الفالح، أن الكلية ليست بحاجة لتخصصي الآن على الأقل!! وعدت للبحث من جديد، فتأبطت رسالتي، السميكة بورقها، الثقيلة بوزنها، وذهبت إلى قسم الهندسة الميكانيكية بكلية الهندسة في جامعة الملك سعود، وبعد طول بحث وتقص، قابلني الدكتور عبدالعزيز التميمي، رئيس قسم الهندسة الميكانيكية آنذاك، ولم يكن التميمي بحاجة إلى وقت طويل، بعد قراءة اسمي واسم



الجامعة التي تخرجت فيها والتخصص، لينظر إليّ بشيء من الشفقة: هذه الجامعة مش ولا بد والتخصص مش ولا بد أيضاً!!

كادت كلمات التميمي تصيبني بالغثيان بعد الإحباط، ولولا أنني ورثت عن والدي يرحمه الله العناد والثقة بالنفس، وتأصل ذلك في نفسي إلى درجة التحدي، لكنت الآن بعيداً عن الجامعات والشهادات وبراءات الاختراع، على أحد الأسرّة البيضاء... لكن الله سلّم، فتحمّلتُ من رئيس القسم حكمه السريع، الشبيه بحكم الإعدام على متهم بريء، أدين قبل المحاكمة، وتركت كلية الهندسة وعدت أدراجي إلى الزلفي.

بعد هدأة من هدآت الفكر، وبعد أن استقرت بي الأحداث وحطت رحالها الصراعات، أمسكت بقلممي وراجعت ذكرياتي، وهي ذكريات لا تفارقني، وكتبتُ معاتباً صديق العائلة الدكتور

حمود البدر، الذي شكوت له أمري مع الكلية  
آنذاك ولم يحرك لشكواي ساكناً.

واليوم، وحيث كنت وقتها ألومه على صمته،  
فإنني وبعد هذا العمر وهذه التجربة ألتمس له  
العذر، بل كل العذر، لأن القضية قضية أنظمة  
كاملة، أحسنا صياغتها ولم نحسن تنفيذها،  
وطناً أساسياتها وشخصناً تفصيلاتها، أنظمة  
تفسر بأهواء المسؤولين، والوجوه التي لم تستطع  
أن تضيف الجديد إلى قاموسنا الوطني من  
مصطلحات الإنجازات والحقوق!!

اليوم وبعد هذا العمر، وبعد كل هذه التجربة  
التي في كل موسم إصلاحية كنت ألتمس حقوقي  
فيه، كنت أوّمل كل مرة بتغير النظرة المهمشة،  
وعندما أحصل أي تقدم كان هناك دائماً من  
يقطع الطريق فيوقف هذه الحقوق بمكالمة هاتفية،  
فتحفظ المعاملة، ولا تحفظ الحقوق!!

اليوم، و بعد أن أصبحت أول سعودي يحمل شهادة الدكتوراه في هندسة تقويم الأعضاء والتأهيل!! و بعد أن عايشت موقع المسؤولية والتوظيف، أعيد شريط الذكريات أمام عيني، فور دراستي لأي طلب توظيف أو مقابلي لأي طالب وظيفة، وأتذكر الظلم لأتجنبه وأتذكر الشدة في الصدّ حتى أكون لئناً مع طالبي الرزق والعمل.

لقد علمتني الأحداث أن الظلم ظلمات، وأن السلطة قد تتحول إلى أداة ظلم إذا لم تُحرس بالتقوى والورع وحب الناس وكرهية التعالي، ولن أنسى أن عميد كلية الهندسة طلب من أحد مساعديه تقييم رسالتي، وتخصّصه لا يمتّ لتخصّصي بصلة، وما زلت أذكر وأعاهد الله ألا أنسى أن معضلة المرؤوس وسلوكه ينبعان من عقدة الرئيس واختياره لبطانته!!

تلك هي قصة خروجي قبل أن أدخل من كلية  
الهندسة، وحرماني من فرصة العمل، وتقديم  
خبراتي لوطني، عبر الكلية المناسبة لعملي، فأنا  
أصلاً مهندس، وهل يعمل المهندس، أجود ما  
يعمل، إلا في كلية الهندسة!؟



## من ذاكرة المحاولات..



في مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، التي كانت تسمى آنذاك المركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا، كانت لي ذكريات أليمة أيضاً، ولكنها مفرحة!! أليمة لأنني أخفقت في تلمس السياسات العليا للمدينة، التي ولا شك أصبحت أدرك أبعادها اليوم، ومفرحة لأنني أشاهد بألم عيني كيف أصبح وضع المدينة اليوم، وكيف تحولت إلى منارة بحث علمي، بغض النظر عن جدوى البحث العلمي في بلادنا التي تنافس افتتاح ورعاية الأندية العلمية في العالم بافتتاح مزاين الإبل!!

اعتقد، كما أرى، وكما استنتجت من الأبحاث العديدة التي ساهمت فيها، أننا لم ندرك حتى اليوم ماهية البحث العلمي، فنحن نشترك بالبحث العلمي من زاوية سطحية، توفر المعلومات ولا تحولها إلى أدوات، أي أننا نلهو بالبحث العلمي،



ولا نستخدمه في تطوير مجتمعاتنا للأفضل . أي  
أننا لم نتحول حتى اليوم إلى شركاء حقيقيين في  
النادي العلمي العالمي، وأكبر دليل على سطحية  
برامج البحث العلمي في بلادنا، أننا اليوم  
مدعوون لدفع ثمن استخدام المعادلات والمقاييس  
وأدوات المعلوماتية، بموجب قوانين العولمة وحفظ  
حقوق الملكية العلمية. وبكلمات: تعيش  
بلادنا على نتائج البحث العلمي الغربي، وتدفع  
ثمنه غالباً، وهو حريتها، ومحدودية دورها في  
الحركة البشرية التاريخية... وباختصار، فنحن  
قد فشلنا في البحث العلمي وفشلنا في متابعة  
التقدم العلمي...

كنت أدرك هذه الحقائق المرّة وأنا أستاذ بحث  
مساعد في إدارة البحث العلمي في مدينة الملك  
عبد العزيز للعلوم والتقنية، التي كان مديرها  
آنذاك الدكتور عاصم بخاري، وقد ساهمت في

صياغة تلك الحقائق المرّة بمشروع تنظيم البحث العلمي ضمن معايير ثابتة أهمها:

- دراسة الوضع التنموي في بلادنا، وتحديد الأولويات البحثية، ودعم الأبحاث التطبيقية التي تخدم التنمية الوطنية، بعيداً عن الأبحاث التي سبقنا الغرب إليها منذ مئات السنين، والتي أصبحت من المسلمات العلمية.

- تدريب الكوادر الوطنية وإقامة المختبرات الذاتية لدراسة هذه الأولويات، وعدم الاكتفاء بالبحث « الوهمي » الذي ينتج أرقاماً ومعلومات غير قابلة للتطبيق.

- وضع سلسلة عملية لقبول الأبحاث وتمويلها، وذلك ضمن المعايير السابقة، بحيث تتحول المدينة إلى هيئة علمية صانعة للنتائج ومنفذة لها، لا مجرد مراقبة للباحثين أو ممولة لهم.

- تنظيم حركة الدراسات العليا، ضمن برنامج

وطني يحدد دور المتخرجين في تنمية أنظمة البلاد وأجهزتها، فلا تظل الدراسات العليا دون خطة مستقبلية لضمان أن يتخرج المختص وهو يعرف تماماً مكانه في العمل ومستقبله في تنمية بلاده.

ولكنني فيما بعد، اكتشفت أن تلك المعايير غير قابلة للتطبيق كما تصورتها شخصياً، فكان عليّ أن أبحث عن فرصة عمل أخرى في مكان آخر!!

في خضم البحث عن إستراتيجية بعيدة المدى للبحث العلمي التطبيقي، اقترح عليّ الدكتور عبد العزيز المشاري، بعد اطلاعه على برنامجي وطموحاتي البحثية، اقترح أن أنتقل للتدريس في قسم التكنولوجيا الطبية الحيوية في كلية العلوم الطبية المساعدة، التي كان عميدها آنذاك، وبعد مناقشة الأمر تفصيلاً، قدّر الله ذلك،

وانتقلت من المدينة، التي قضيت فيها أكثر من ثمانية عشر شهراً، أعتز بكل ساعة منها، وأفتخر بأنني تعلمتُ من إدارتها الشيء الكثير، وأنني، لو أصبح الأمس اليوم، لقلت إن للظروف أحكامها، وإن العمر وحده هو الذي يجعل زاوية النظر للأشياء أكثر حدة ودقة، وأن الشيء الوحيد الذي لا أزال أجهله حتى اليوم، هو سبب سعادة بعض العاملين في المدينة عندما قررت الانتقال إلى الجهاد في الموقع الآخر، الجامعة.

هذه السعادة تكررت بعد حوالي عشر سنوات من العمل في الجامعة، ففي الاحتفال الذي أقامه لي القسم بمناسبة حصولي على الأستاذية، تحدث عميد الكلية الدكتور الشمري، فقال مازحاً: إنه ولا شك فرح لي بالأستاذية، ولكنه كان أكثر فرحاً عندما كنت أخرج من الكلية لمتابعة أعماله ومسؤولياتي في المركز المشترك

وغيره، وأنه، والكلام لا يزال للدكتور الشمري،  
كان يتمنى في كل مرة أخرج فيها من الكلية ألا  
أعود إليها... قال ذلك في الاحتفال بعد أن قدم  
لي درع التهنئة من الكلية.. فنعم القول، ونعم  
الاحتفال!!

عندما كنت أقرر الارتحال، من موقع من مواقع  
عملي وجهادي إلى موقع آخر، كنت أتصور أمام  
ناظري صورة نهر دافق، ينساب بفرح وثبات،  
وإذا ما صادف صخرة في مجراه، يلتف حولها  
بفرح وثبات أيضاً ثم يكمل مسيره.

بعد حوالي العام ونصف العام في المدينة،  
اتجهت أنظاري إلى الجامعة، ولكن قلبي بقي  
في مكان آخر... بقي عند المعوقين والضعفاء،  
لأنني منهم!!

في أول امتحان تعرّضت له في الجامعة، شعرتُ  
أنني من زمن آخر...

قال لي عميد كلية العلوم الطبية المساعدة، د. المشاري: نريدك رئيساً لقسم التكنولوجيا الطبية الحيوية في الكلية!

قلت: ورئيس القسم الحالي، د. بخاري؟! قال: نجتمع الثلاثة، ونقرر.

وبعد اللقاء، تنازل الرئيس السابق للرئيس الجديد واعتمد العميد ذلك التنازل، فأصبحت رئيساً وفي قلبي غصّة من «لماذا»!! قبلتُ رئاسة القسم، وقبلت أن أراس أستاذي، فقط لأنني شعرت أن الرئيس السعودي سيكون أكثر فاعلية في تطوير عمل القسم، وسيكون أكثر جرأة في اقتحام المكاتب وعبور البيروقراطيات إلى العمل.

من ذكرياتي المسعدة المؤلمة، أنني بعد أن تسلمت رئاسة القسم بأيام، حاولت أن أقفز فوق المعوقات والبيروقراطيات، وأن أركز على ما يمكنه تطوير

العمل البحثي والأكاديمي والخدمي في الكلية .  
فقابلت الدكتورين « جورج » و« روبرت »، وكانا  
عضوين في مجلس القسم يدرّسان في برنامج  
القياس البصري ( البصريات )، وكانا يشكوان من  
قلة المصادر العلمية في القسم، ومن عجز القسم  
عن متابعة التقنيات المتطورة عالمياً . . . فتحمست  
لنجدتهما، لا سيّما وأني أعترف بشيء من  
الاندفاع التلقائي في شخصيتي، وبخاصة في  
قضايا التطوير وخدمة الوطن، وقمت على الفور  
بدراسة اقتراحهما، وأصدرت تعليماتي لقبول  
عروض لشراء المراجع والوسائل اللازمة . وأذكر  
أن الفاتورة وصلتني بمبلغ ( ١٦ ) ألف ريال،  
فقمت بتحويل أمر الصرف إلى الشؤون المالية في  
الكلية . . . و هنا قامت الدنيا عليّ ولم تقعد :

- رفض العميد الفكرة أساساً .
- رفضت الشؤون المالية دفع المبلغ .

● اعتبرني زملائي ثائراً.

● اتهمت بتخطي صلاحياتي... الخ.

وعندما قابلت العميد لرد هذه الثورة عني،  
أخبرني العميد أنه « هو » وحده صاحب الصلاحية  
في كل ما يتعلق بالخطوات التي قمت بها، وأن  
ليس من صلاحيتي حتى شراء قلم رصاص واحد  
بدون إذن وترتيب مسبق منه، وأن عليّ أن أدفع  
المبلغ من راتبي، وأن... وأن... هنا أدركت أن  
المطلوب مني في رئاسة القسم هو أن أكون تابعاً  
ومطيعاً، لا أن أكون مطوراً، وأن عليّ أن أجيد  
تقديم الأوراق والطلبات لا البت فيها، وأن عليّ أن  
أردد ما قاله رؤسائي دون أي زيادة أو نقصان...  
هنا كان لزاماً عليّ أن أتسمر في أرضي ولا أتحرك  
خطوة واحدة للأمام، وأدركتُ تماماً أن الأمور في  
الجامعة بحاجة ماسة إلى إعادة نظر صادقة وجريئة،  
فالساكت عن الحق شيطان أخرس.



ولأنني لم أفقد حاسة النطق في أي مرحلة من مراحل حياتي، حتى الآن على الأقل، فقد قررت أن أقول كل شيء بصدق، وأن أقترح كل ما أراه صالحاً للتطوير، رضي من رضي وانزعج من انزعج.

كنت أردد دائماً أن سلطة رئيس القسم يجب أن توسّع لتشمل كل احتياجات وظروف القسم، وبخاصة ما يتعلق منها بتمويل المتطلبات السريعة، والقضايا البحثية والوسائل المتوافرة في السوق... فهذه قضايا لا تحتاج إلى تواقيع كثيرة، ولا إلى موافقات كثيرة، يكفي أن يتحمل صداعها رئيس القسم، وإلا فلماذا وضع رئيساً للقسم؟!!

كنتُ أشير إلى التجربة الإنجليزية في إعطاء القسم كامل الصلاحية، في كل شيء بدءاً من التعيينات وانتهاءً بالأبحاث والوسائل... وعندما

كنتُ أكثر من الاقتراحات، كان زملاء يتأففون، بل يضعون أصابعهم في آذانهم، وأحياناً كانوا يرمونني بالأوصاف.

لقد تعلمتُ من تجربتي في رئاسة القسم أن المنصب أصبح هدفاً لا وسيلة، خاصة إذا ما كانت الترقيات مرتبطة بالولاء والصمت والرضى بالموجود والسكوت عن الخطأ والقبول بالقرارات مهما كانت!!

لذلك كله لم أفاجأ أبداً عندما بدأت أحسّ أن بعض زملائي كانوا يكرهون وجودي في الكلية، بل يفرحون عندما أخرج منها إلى نشاط آخر، وبخاصة بعد أن أصبح همّي الأكبر هو خدمة المعوقين وتطوير المركز المشترك.

لقد تمكنت والحمد لله، برغم الحرب المعلنة وغير المعلنة عليّ في القسم، بل في الجامعة كلها، تمكنت من تطوير القسم من حيث

المكان والتجهيز، ودفعت الأبحاث دفعات عملية للأمام، وإعطاء الثقة للباحث، وربطت القسم بشبكة من المتعاونين في المستشفيات ومراكز التأهيل، وطرقت المناهج، واستقطبت العديد من الكفاءات العربية والعالمية الراقية من الخارج، للتدريس والتدريب والتأهيل.

وعندما وصلت إلى النقطة التي وجدت نفسي عندها، مصارعاً، انسحبت من الصراع، فأنا لا أرغب بإزعاج زملائي، ولا أرغب في تبديد أيام العمر بالأخذ والرد، وبالعتاب وبالإيضاحات والاستفسارات وبالتدبيرات والتطمينات والتفخيمات والتمريرات ..

و هنا كان القرار الأصعب والأسهل في نفس الوقت .. التقاعد المبكر، والخروج من هذه الأزمة التي لا كاسب فيها، لقد حاولت أن أطوع نفسي لأكون جزءاً من منظومة البيروقراطية، وحاولت

أن أتخلص من جينات «الروبيخ» التي طالما  
دفعتني لأكون صانع قرار لا منفذ توجهات،  
ولكنني فشلت وصرت أشعر أن مزيدا من العمل  
في الجامعة هو مزيد من المناكفات، وخسارة  
لمنظومة البحث العلمي، التي فطنا لها بعدما  
صنف الغرب جامعاتنا في مراكز متأخرة، فعدنا  
نحاول صنع شيء في الوقت الضائع، في حين أن  
البحث العلمي الذي كان يسير باتجاه تميز المملكة  
أوقفناه.. بأيد وطنية.. وبقرارات وطنية!!



## الصندوق الأسود...!!



علمتني الحياة ألا أحدد النجاح أو الفشل بالمقاييس المادية القاصرة. فكم من ناجح، فقير منبوذ مغمور، وكم من فاشل، غني، تتغنى باسمه وترسمه الأوساط والمجالس، و بهذه العقلية البريئة استجبتُ لاستجابة الدكتور عبد الرحمن السويلم وكيل وزارة الصحة المساعد للطب العلاجي آنذاك، وتحولتُ إلى مستشار غير متفرغ في مركز التأهيل الطبي في الرياض، أحلم بالمساهمة العملية وتحويل ما تعلمتُ في الدكتوراه إلى روافع وتقنيات يستفيد منها المعاق والعاجز، فلا يكون ما تعلمناه لغواً كما هو الحال في العديد من حالات التخصصات العالية، التي تظل في الخيال، رهينة المعادلات والجداول، بعيدة عن الواقع والتطبيق.

خطت وأنا في مركز التأهيل، لإنشاء مركز وطني متخصص بأبحاث الإعاقة والتأهيل، يكون



هدفه نقل التقنيات الحديثة في مجالات التأهيل، وتطويرها بالشكل الملائم لبلادنا، وبالفعل تداولت مع الجامعة ومع وزارة الصحة هذا الحلم، الذي تمخض عن المركز المشترك لبحوث الأطراف الاصطناعية وبرامج تأهيل المعوقين بينهما، وكان الرابط هو بروتوكول تعاون، ظننته ضماناً وإذابه، لقلة خبرتي بالأمر الإداري، مجرد فخ، وقعت فيه بإرادتي، وفي هذا الفخ تعلمت وتطورت ونضج تفكيري، ولو أمكن لي أن أعود للوراء، لحلمت الحلم ذاته، ولوقعت على المشروع ذاته، ولتورطت الورطة ذاتها، فأنا أعشق الورطات فمنها ينطلق فكري وفيها تتبلور مشاريعي، هذا هو أسلوب والدي الرويخ يرحمه الله أيضاً . . .

احتوى بروتوكول التأسيس على فكرة التعاون بين الجامعة ووزارة الصحة، ولكنه على ورقة خالية من كل القضايا الأساسية لهذا التأسيس،

وعلى رأسها المسؤوليات المشتركة والتمويل المشترك، فكان همّي الأول هو تدبير التمويل وبالوقت المناسب والمحدد، وهنا تكمن الورطة، فليس للمركز المشترك، الذي وافقت عليه الجامعة والوزارة، أية مخصصات وليس له إلاّ الله...

هنا عدت لطبيعتي و بدأت بترجمة أمهات كتب التأهيل الأجنبية إلى اللغة العربية، وقدّر الله تعالى أن ألتقي بالمرجم الفهامة الأستاذ محمد قاسم، الذي كان يعمل في قسم الترجمة في كلية العلوم الطبية المساعدة في الجامعة المشتركة في تأسيس المركز المشترك. كان مخلصاً قادراً، ذا نفس معطاءة كريمة، مما سهل من مهمتي وأنجزت معه في زمن قياسي ترجمة خمس من أمهات كتب التأهيل التي شكّلت نواة مكتبة التأهيل لا على المستوى السعودي فقط، بل على مستوى العالم العربي كله... ولن أنسى

أستاذي هذا أبداً فقد ظلّ يعمل و يترجم حتى أصبح معاقاً بشلل شقي، وقد أخبرني بعد سنوات من استراحة المحارب أنه أهل نفسه بما ترجمه من كتب التأهيل، فكان المستفيد الأول مما أنجز إضافة إليّ، وقد وضع بين يدي زاداً طيباً أقدمه لمجتمعي تمهيداً لطلب الدعم والتمويل والاعتراف بين هذا وذاك .

من هذه الترجمات ومن البروتوكول الفخّ، افترضنا أن المركز المشترك قد بدأ رحلة الألف ميل بخطوة واحدة... وبدأت أراسل الجهات المختصة، وتمكنت من إقناع صاحب مبنى مركز التأهيل أن يُضيف لنا بناءً جاهزاً ملحقاً بالمركز ففعل، وهكذا أصبح للمركز المشترك صندوق كبير هو نواة الصرح القادم .

بدأت نشاطاتنا بمختبر لتحليل المشية، وهو مختبر بدائي مقارنة بالتقنيات العالمية المتوفرة،

ولكنه البداية أيضاً. ولتطويره طلبت من أحد زملائي، د. ليث الفلاحي، أن ينضم إلى فريق التأهيل في المركز المشترك، وفعلاً قبل د. ليث عرضي واستجاب لرغبتني وشاركني مخاض التطوير.

كانت رغبتني بالتطوير دافعاً لتطوير معارفي بالتأهيل، فأنا لن أتمكن من قيادة المركز المشترك إلا إذا كنت ملاماً بأحدث التقنيات العالمية المتعلقة بالتأهيل، عارفاً بأسرارها ومكامنها، فطلبت من الجامعة، وقد قضيت فيها ثلاث سنوات، أن أتفرغ لتحصيل علمي في التأهيل وبعد الموافقة كانت رحلتي في تأهيل نفسي إلى جامعة نورث ويسترن (North Western) في شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية.

كان عليّ أن ألم بأكثر ما يمكن الإمام به خلال فترة قياسية، سنة واحدة، ولا أفشي سراً إذا قلت

إنني كنت خائفاً متوجساً من هذه المغامرة، فالجامعة لم تمولّ تفرغي العلمي إلاّ لنصف سنة وكان عليّ أن أدفع تكاليف بقية السنة من مالي الخاص . ولا بد لي هنا من الإشادة بالدور الأبوي، الأخوي الذي قاده أخي الشيخ ناصر الطريقي، والذي مدّني بطاقة التشجيع بدون حدود: التشجيع المالي والمعنوي والشخصي، حتى تمكنت بحمد الله من إنهاء العام الدراسي واجتياز دبلومي التأهيل ( الأطراف الاصطناعية والأجهزة التعويضية ) بدرجة امتياز، وعند عودتي اكتفى المجلس العلمي بالجامعة بالتنويه بإنجازاتي .

لقد أنفقت من عمري السنوات الطوال في التحصيل العلمي والعملية، وأنفقت في سبيل ذلك مبالغ كبيرة من نصيبي في أعمال الأسرة الممتدة مما ورثناه عن والدي « الروبيخ » يرحمه الله، ولا أزال مستعداً لإنفاق المزيد والمزيد، فالمال

يذهب والمال يُرد ويُسترد، والمال أرقام، أما ما يبقى فهو مجد العطاء للوطن وللأمة، مجد الارتباط بالكرام. ولا أخفي سراً أنني حققت ما صبت إليه في حياتي، وفي مقدمة ما حققت: الارتباط العملي والمعنوي بالأمير سلطان بن عبدالعزيز، فقد كان الضمانة الواقعية، بعد الله عز وجل، لاستمرار مشاريعي البحثية و ضمانة المعوقين.

عندما أتذكر كيفية البدء في تأسيس المركز المشترك، تعود بي الذاكرة إلى أيام جميلة هائلة برغم قسوة ظروفها وملابساتها، وبرغم الصعوبات والمعوقات أسجل أنني كنت وقتها أمر بأسعد أيام حياتي وأنا أشيد في وطني مؤسسة متخصصة لرعاية المعوقين والتحدث فيهم وعنهم.. عانيت من الضائقة أو الأزمة المادية الخانقة، دفعت من مالي الخاص رواتب الموظفين، كان أخي ناصر

الطريقي الركن الركين لكل ضائقة مالية، يدفع لنا في التأسيس من ثلث الوالد رحمه الله، فناصر هو صاحب نظرية الاستثمار بالوطن لا استثماره، والاستثمار بالرجال لا استثمارهم، وهو صاحب الفضل عليّ بالتنشئة وثبات الجذر في أعمال الخير، ومن حسن القضاء تيسير الرجال للحق، وناصر جزء من هذا المعنى الذي أفتخر به وأعتز!!

من ميزانية بآلاف الريالات ومن خمسة موظفين، إلى ميزانية بملايين الريالات وأكثر من سبعين موظفاً، ومن صندوق صغير إلى مؤسسة طبقت شهرتها الآفاق: لا بالمباني والمكاتب بل بالمعاني والإنجازات .

وفي ذلك الوقت وأنا أرى المركز المشترك ينمو بظلال وارفة للمعوقين، قادتني فطرتي لاستشراق مستقبله، فسارعت لتدوين ملاحظات كنت أظن

أنها ستتوافق مع الرؤية الوطنية، وقد توافقت،  
لكنها تعارضت للأسف مع المصالح الشخصية  
فدفعت ثمننا لذلك المركز المشترك كله!!

لقد نوهت في تلك الملاحظات إلى عدم نجاعة  
المشاريع المشتركة بين أكثر من جهة إدارية ومالية،  
وأكدت على أهمية الموصلية السريعة فعندما يطلب  
المواطن أمراً مالياً أو إدارياً من الدولة، عليه ألا ينتظر  
كثيراً، لأن الانتظار قد يصيب الإنسان بالإحباط،  
عليه أن يذهب بنفسه وأن يحدث المسؤولين  
أنفسهم، وأن يناقش أمره بنفسه، فنحن في مجتمع  
يظل (الوجه) فيه أكثر قيمة من (الكلمة) وقد  
تحقق ذلك معي في أكثر من مناسبة.

ونوهت إلى أن مفهوم الدولة للأشياء يختلف  
عن مفهوم الأفراد لنفس هذه الأشياء، وقد يتصور  
الفرد أمراً من زاويته الخاصة وللدولة فيه نظرة من  
زاويا أخرى.



لقد أحبط المسؤولون - عن حنكة أو جهل - كل المحاولات التي أرادت أن تميز الرعاية الإنسانية وخدمة الضعفاء والمعوقين، فقد التمسّت من الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود، بصفته راعياً لنشاطاتنا زيادة ميزانية المركز لتتناسب مع خططه وخدماته، وكعاداته حفظه الله بالاستجابة، أصدر أمره السامي بفحوى ذلك إلى وزارتي المالية والصحة، ولكن ذلك لم يتحقق، وبقي المركز يعاني من عجز مالي يتطور من سنة إلى أخرى. ومع أنني كنت أعتقد أنني أقدر الظروف والملابسات المرتبطة بالرفض، إلا أنني لا أزال أشعر بالأسى، وبأن حقوق المعوقين لا تزال أسيرة الأخذ والرد، وأن هناك تقصيراً بحق الضعفاء، كان من الأولى ألاّ نمر به في المملكة، لا سيّما وأنا إزاء قضية اجتماعية متطورة، تزداد متطلباتها مع الأيام، وتزداد أعباؤها المالية

والتقنية مع تحسن الخدمات، وتطور التقنيات الخاصة بتأهيل المعوقين وخدمتهم.

ثم يندمل الجرح، فكل صدمة تبدأ كبيرة ثم تصغر، وأضطر مرة أخرى (في السنة التالية) لطلب زيادة في ميزانية المركز، لتغطية احتياجات لائحة الانتظار من المعوقين، الذين يلحون على المركز بطلباتهم ومتطلباتهم، وعندما أرسلت بهذه الحاجة إلى الإدارة المختصة في وزارة الصحة، تصدى لها البعض، وراوحت هذه الطلبات والمتطلبات في ردهاتهم وجواريرهم، وعبثاً كانت محاولتنا في المركز لاستخراج المدفون من المعاملات، وإيصال أصحاب الحاجة إلى حاجاتهم من اللجان وأصحاب الآراء والتوقع. وأخيراً، اكتشفتُ أن بعض إخواننا المستشارين، ممن التفتوا إلى القشور، وتجاوزوا الجوهر في طلبنا، اقترحوا رفض طلب زيادة ميزانية المركز

المشترك ورفض طلب تأهيل المعوقين المدرجين على لائحة الانتظار. والذي يؤلمني أن مثل هؤلاء لم يكونوا في يوم من الأيام أمام طوابير المعاقين المستصرخين المستنجدين بالله وبأولي الأمر ليدركوا عواقب عملهم. وأعلم يقيناً، أن مثل هؤلاء لا يناسبهم الضوء، وقد أقول إن سلوكهم هذا من باب الحرص على أموال الدولة، ولكنه حرص في غير مكانه، و في غير زمنه، ومن لا يحسن اختيار الزمان والمكان، لا يحسن المشورة أو صنع القرار!!

## بداية «النهاية»!



تعلمت من ساعات تجاربي وأيام معاناتي، أن العمل الاجتماعي من أرقى وأصعب الأعمال في مجتمعاتنا العربية. والعمل الاجتماعي هو العمل مع الشرائح المختلفة في المجتمع بهدف تقديم الخدمات إليهم والنظر في شؤونهم وتحويلها إلى من يهمله الأمر بالشكل التخصصي اللائق... العمل الاجتماعي هذا كلفني بذل معظم ما لدي من رصيد: شخصي وعائلي وعلمي، لأن الضارب في خدمة الناس، وبخاصة المحتاجين منهم، هو ضارب في سبيل الله، وعليه أن يستهون العطاء في سبيل الهدف.

بعد تقصي أوضاع المعوقين في المملكة بأبحاث واستبانات إعاقاتهم، حاجاتهم، الخدمات المقدمة إليهم، رضاهم عن الخدمات، الهيئات المتخصصة بالتأهيل، قدراتها على التأهيل، العاملين في التأهيل، مستواهم... كتبتُ كتاب «المعوقون

هل أوفيناهم حقوقهم؟» و ضمنته النتائج والتصورات والخطط الكفيلة بتطوير التأهيل وبإيصال المعوقين إلى حقوقهم وحاجاتهم، ثم كتبت بذلك إلى مقام خادم الحرمين الشريفين، فوجه بحكمته المعهودة، وزارة المالية لدعم المركز المشترك بميزانية سنوية قدرها ( ٥ ) ملايين ريال سنوياً، أما اقتراحي بإنشاء هيئة متخصصة بشؤون المعوقين، أسوة بالعديد من البلاد التي تخصص حقيبة وزارية للإعاقة، فأمر بتحويله للبحث في لجنة الإصلاح الإداري.

وإنني لأشعر الآن بسعادة لا تساويها سعادة، وبراحة روحية لا تعادلها راحة، بعد أن تردد صدى اقتراحي في العديد من الأنحاء، فأبصرت النور مجموعة من المشاريع التأهيلية التي أصبحت في مكان المنارة توجه المعاقين والمحتاجين وتقوم على رعايتهم والتقنين لمصالحهم وحقوقهم.

بعد صدور الميزانية وبحث آليات صرفها بين وزارة الصحة ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ثم الاتفاق على ربط المركز بوزارة الصحة انطلاقاً من التخصصات المشتركة بين الطرفين، ولم يُمكن آنذاك رصد الميزانية المطلوبة إلا عبر بند الأجهزة، مما يعني أن عليّ توفير بقية احتياجات المركز، وهي كثيرة، عبر الهبات والزكاة والمساعدات الخاصة... وكنت وقتها أجاهد النفس في توفير فرص تمكيني من توفير بقية احتياجات المركز، كنا نكتب للتجار ورجال الخير، نطلب منهم المساعدة للمعوقين، وماذا سيستفيد هؤلاء من المعوقين؟ وكانوا يعدون خيراً، فيأتي الخير وغالباً ما كان يتأخر ذلك الخير!!

كنتُ أوضح في المجالات المختلفة وفي المناسبات وعبر المراسلات أن دور القطاع الخاص في دعم الخدمات الاجتماعية هو تكليف وليس



تشريفاً، وأنه واجب الأغنياء نحو الفقراء وأنه جزء من الدين وأصل من أصول الشريعة.

وعندما كنا نفرع إلى وزارة الصحة لصرف المخصصات المالية، كنا نقع في متاهة تقول:

- ماذا تفعلون في المركز المشترك؟
- لماذا المركز المشترك؟
- من هو المسؤول في المركز المشترك؟
- من صاحب الصلاحية في التوقيع على الصرف المالي؟
- لماذا كل هذه المصاريف؟
- لماذا لا يُحول المعاقون إلى وزارة العمل؟
- غايات المركز ليست واضحة!
- اكتبوا لنا عن أهداف المركز!

كان وزير الصحة الأسبق الشيخ فيصل الحجيلان يتعاون معنا بلا تحفظات، كان يؤمن بالمعاني ويدرك أبعاد خدمة المعوقين في المراكز المشتركة،

فلم يكن يوقف معاملة ولا يتردد في دعم أخرى  
وتبرير الثالثة وهكذا... لقد أدرك نبل رسالة  
العمل للمعوقين فتعامل مع هذه الرسالة بنبل  
منقطع النظير.

وعندما قدر الله تعالى لنا التعامل مع أستاذنا  
الوزير الخلف، كان خير خلف لخير سلف..  
وهكذا حتى وصل معالي الدكتور حمد المانع إلى  
الوزارة، وفي عهده الميمون أغلق المركز وصدورت  
مشاريعه، وعلى التاريخ أن يدون ذلك في محافل  
الدولة السعودية الحديثة.

أذكر أنني عندما شكوت لسمو الأمير سلطان  
بن عبد العزيز آل سعود وضع المعوقين وقلة  
الخدمات المقدمة إليهم، أمرني بالبدء في «المشروع  
الوطني» عبر «المركز المشترك» لمعرفة الأرقام  
ووضع الخطط والتصورات من واقع احتياجاتهم،  
فبدأت بالعمل وتخطيت العقبات والمصاعب،

فأنجزت المشروع مع الفريق البحثي ليتحول المركز المشترك بعدها إلى منارة بحث وموئل خدمات للمعوقين والضعفاء، لا في المملكة وحدها، ولكن في الكثير من دول العالم أيضاً.

قام المشروع الوطني أيضاً بدراسة الإعاقة لدى الأطفال في المجتمع السعودي، وأصبح لدينا -والحمد لله- قاعدة معلومات ضخمة عن كافة جوانب الحياة الصحية للأطفال الأصحاء ولإخوانهم الأطفال المعاقين، مما دفعنا في خطوة متقدمة لتصنيف هذه النتائج في السجل الوطني للإعاقة، الذي كنا نسعى لجعله خطوة متقدمة في مضمار الرعاية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية.

لقد كشفت نتائجننا في المشروع الوطني، عن معلومات مرعبة فيما يتعلق بالأطفال المعوقين - جيل اليوم - وهي معلومة إستراتيجية اعتقدنا

وقتها بأهمية المزيد من التخطيط، لمعرفة روافد الإعاقة ومسبباتها لدى الأطفال، والعمل الجاد على وقاية هؤلاء الأبرياء منها قدر الإمكان، وأمام الحاجة اليوم لتحديث بيانات المشروع الوطني صدت الأبواب في وجهه، فالأولويات تبدلت لدى الجهات المعنية، ولم أعد بما عرف عني من عناد مؤهلا للقيام بأي مشروع، أو استلام أي موقع من مواقع المسؤولية، فالماضي الحافل في رئاسة قسم العلوم الطبية الحيوية، والمركز المشترك، وكافة مواقع المسؤولية التي تسلمتها ينذر بخطر كبير لا بد من تفاديه، فتوطين التقنية و القفز على البيروقراطيات، وتوطين مفهوم حقوق المعوقين والإنسان بشكل عام هي سوابق جرمية لا تؤهلني لما هو قادم في ظل ما هو قادم!

ويبدو أنني لم أحاكم على هذه السوابق الجرمية لقناعتهم بأنني غير مسؤول مسؤولية كاملة عنها،

فأنا لست أكثر من شريك في الجريمة التنموية  
الحقوقية مع عمي « عبدالله الطريقي » ووالدي  
« الرويبخ » !

في غياب «المحكمة»..



في مجلس العالم الإسلامي للإعاقة والتأهيل،  
ركزنا أهدافه على الوقاية من الإعاقة انطلاقاً من  
المفهوم الإسلامي الوقائي الذي حدده المجلس في  
أدبياته المنشورة والتي ركز فيها على المشاركة في  
الجهد الدولي لرعاية الطفولة من حيث السكن  
والغذاء والأمن كخطة للوقاية من الإعاقة،  
والمشاركة في الجهد الدولي لمحاربة الإرهاب،  
وإيقاف تصنيع واستعمال الألغام الأرضية المضادة  
للأفراد المسببة للقدر الأكبر من الإعاقات الدائمة  
في الدول الإسلامية ونشر الوعي الوقائي المبسط  
باللغات الأساسية للعالم الإسلامي .

عقدنا في عام ١٩٩٦م مؤتمر أوكلاند للتأهيل  
الدولي في مدينة أوكلاند، وافتتحه رئيس  
وزراء نيوزيلاندا ( جيم بولجر )، وشارك فيه  
مندوبون من كافة أرجاء العالم تحت شعار  
«العدالة للمعوقين من خلال مشاركتهم في



الحد من إعاقاتهم وإطلاق طاقاتهم». وقبل البدء في فعاليات المؤتمر تم انتخابي من قبل المديرين التنفيذيين والإقليميين للمنظمة وكيلاً لنائب رئيس منظمة التأهيل الدولي للتأهيل للمنطقة العربية، وقد استعرض المؤتمر خلال أيامه الستة معظم قضايا الإعاقة الملحة والهامة، ثم وضعت الوفود التوصيات والإستراتيجيات .

بعد ذلك عقدنا مؤتمر سيئول، حيث قامت الجمعية الكورية لتأهيل المعوقين باستضافة الجمعية العمومية للتأهيل الدولي في سيئول عاصمة كوريا الجنوبية بمناسبة ذكرى انتصاف العقد الآسيوي الباسفيكي للمعوقين، وقد مثلت المملكة العربية السعودية بمحاضرة كانت ذات أثر إيجابي، وبعد مناقشات مطولة حول وضع بيئة المعوق في البلاد العربية تم اختياري عضواً في الهيئة الدولية لتكنولوجيا التأهيل

وتعديل البيئة للمعوقين المخصصة للعمل على وضع تصورات واستراتيجيات مستقبلية بهذا الشأن على ضوء التجربة السعودية الناجحة في المركز المشترك لبحوث الأطراف الاصطناعية والأجهزة التعويضية وبرامج تأهيل المعوقين، هذه التجربة التي بنينا عليها مسيرة التقدم السعودي في المحافل الدولية عاما بعد عام، والتي لم تؤخذ بعين الاعتبار عندما أغلقوا المركز المشترك، بل تم تجاهلها لأنها ترتبط بي، والأجدى أن ترتبط بغيري من المؤهلين في الأرض والماء والهواء!

قد لا أبالغ إذا قلت إنني أول عربي يطلب أن يحاكم، فعندما صادروا المركز المشترك، شعرت أن صراع النقاء لا البقاء بدأ يستعر، وعندما تظلمت، قوبل تظلمي بالتجاهل، وكان دائما خصمي هو الحكم، فأنا أشكو وزارة الصحة لوزارة الصحة، وأشكو المتنفذين للمتنفذين،

وأخيراً وعيت أنني كنت أشكو النظام للنظام!!  
بفشل التظلمات قررت أن أفتح الباب على  
مصراعيه، فطلبت أن يحاكمونني على ما  
اقترفت يدي من إنجازات في المركز المشترك،  
وأن يحاكموهم على ما اقترفت يدهم من قطع  
أوصال الاحتياجات الإنسانية للمعوقين الذين  
كانوا يستفيدون من خدمات المركز المشترك،  
طلبت بمحاكمة عادلة، ورضيت سلفاً بالحكم  
إن هم أحسنوا اختيار القاضي.. فلا هم رضوا  
بالقاضي ولا بالمحاكمة!!

## العودة للكتابة..



بإغلاق المركز المشترك لم يعد موئلي إلا  
مؤسستي الصحفية التي رحت أفرغ فيها  
مشاريعي، بعدما حولتها من مشاريع علمية  
تقنية إلى مشاريع فكرية، وصرت أكتب وأنشر  
تارة عن مآزقنا التأهيلي، وأخرى عن همومنا  
الحاضرة، أما الثالثة فكانت عن حقوقنا المغيبة،  
وصرت أتلمس لنفسي قبل أي أحد حقوقي التي  
ضيعت، أبحث عنها في أكثر من جهة رسمية،  
ولدى أكثر من مسؤول، وسلمت نفسي لأوهام  
«أبشر» وراهننت على تغير الحال، كنت أحمل  
وثائقي الحقوقية كما كنت أتأبط رسالة الدكتوراه  
يوم عدت بها، وكان الزمان يعيد نفسه بين رفض  
وتحويل إلى لجان قصمت ظهري، وحملتني عبئا  
أكبر من الذي كنت أحمله، وكنت أعزي نفسي  
دائما بأنني مشهود لي بالصبر والعناد في وقت  
واحد.. فقررت العودة إلى الكتابة!

قررت العودة للكتابة عندما ارتكبوا جريمة إنسانية وقانونية بإغلاق المركز المشترك بلا محاسبة .. وعندما سطوا عليه، بعدما قرر أحد المسؤولين في حكومتنا الرشيدة السابقة أن ينقله من مقره، ثم صير النقل إبادة! .. وعندما أودوا المركز المشترك لبحوث الأطراف الاصطناعية والأجهزة التعويضية وبرامج تأهيل المعوقين على حساب مليارات تصرف من جهات أخرى لأبحاث الإعاقة، في حين تُعجز خمسة ملايين ريال وزارة الصحة .. و عندما تداولوا عليه بين تفسيرات خاطئة، واجتهادات شخصية، وحسابات خاصة .. وعندما شتتوا جهود العلم والبحث والمعارف وخدمات التأهيل في البحث العلمي التطبيقي للمرضى والمعوقين والعجزة والمسنين، وضيّعت الرعاية التي كان يتلقاها المعوقون دون خوف من حساب الآخرة قبل

الدنيا.. عندما حدث كل ذلك قررت أن أكتب  
كتابي ( للتاريخ ولمن يستطيعون تغييره ).  
ولم أجد مطلبي فيمن يستطيع تغييره..!

قررت العودة للكتابة بعدما عايشنا في حملة  
الأمير سلطان بن عبد العزيز للرعاية الاجتماعية  
والتثقيف الصحي والتأهيلي الذكريات الجميلة  
التي تمازج بين الفخر والإنجاز، وبين العدالة  
الإنسانية، والآلام والمنغصات ومرارة العمل في  
مشروع تتطلع إليه عين السياسة على أنه مكسب  
سياسي، في حين تنظر إليه عين التجارة بازدراء  
على أنه مشروع خاسر! وتلاحظه عين الاجتماع  
على أنه مشروع المنصب والسلطة، في حين هو  
كان بعيدا على مدى أكثر من عقدين من الزمن  
عن هذه العيون التي ترقبه، بعد أن غابت عين  
المشروع الإنساني، والفكر الإنساني، وكيف لها



أن تحضر في عالم اليوم الذي يزن ثقلك الفكري  
بحجم قربك من السلطة؟! ..

و عندما نفذنا في دار الاستشارات الطبية  
والتأهيلية ومؤسسة العالم للصحافة مشروعاً واحداً  
على عمر كل مؤسساتنا، وهو المشروع الذي ولد  
بيد الخير مشاريع أخرى، ثم تتوأمت كل هذه  
المؤسسات في ظلال « حملة الأمير سلطان بن  
عبد العزيز للرعاية الاجتماعية والتثقيف الصحي  
والتأهيلي » لتضم إضافة لدار الاستشارات الطبية  
والتأهيلية، ومؤسسة العالم للصحافة والطباعة  
والنشر والتوزيع، مجلس العالم الإسلامي للإعاقة  
والتأهيل، والمركز الوطني للدراسات الإستراتيجية،  
وغيرها من البرامج والمبادرات، وقد وصل حد  
التوأمة لانسجام كامل بينها، بل واندماج في  
مشروع إعلامي وخدمي توعوي وتثقيفي بصفة  
إنسانية، .. وعندما اتخذ الكثيرون المواقف المختلفة

من مشروعنا هذا لأسباب نعلم قليلها ونجهل  
كثيرها، وهي مواقف منها المشرف الذي مازال  
محفوظا وسيبقى لرجالاته، ومنها المتحفظ الذي  
لا يرى النجاح إلا بإمضائه، ومنها الحذر الذي إذا  
أخفقنا في اجتهاد ما، كالنا لوما، وظهرت قدراته  
النقدية السلبية في وجهنا، وإذا نجحنا اعتبر نفسه  
شريك هذا النجاح.. عندما حدث كل ذلك قررت  
أن اكتب كتابي «من المسؤولية إلى المسؤولية».  
**وخسرت المسؤوليتين..!**

قررت العودة للكتابة عندما صدمت وأنا أتوجه  
بقوة الحس الوطني نحو التصدي لآفة المخدرات  
كجزء من همي التنموي، بعدما غدت السلاح  
الأكثر فتكا بيد أعداء الداخل والخارج، أمام فشل  
هيمنة النظام العالمي الجديد و الهزات الاقتصادية  
العالمية على مواقف المملكة.. وعندما وجدت

نفسي عاجزاً عن تقديم مساهمة في القضية الأخطر والأصعب (المخدرات) لا قصوراً مني، بل اصطداماً غريباً بأنظمة وجدت كي تكافح الآفة فقيدت من يكافحها!!.. وعندما دهشت تماماً وأنا أجد التهافت لبناء شراكات خارجية لمعالجة مدمنيننا على سبيل التسويق، والذين أصبحوا سلعاً وسوقاً مستهلكاً لمنتجات هذه المرافق الصحية.. وعندما لم أجد من يجيبني عن السؤال القائل والقاتل: ألا يمكن للقطاع الخاص السعودي أن يقوم بهذه المهمة في أرض المملكة العربية السعودية، وفي ثقافتها وفي مجتمعها، وفي مكونات البيئة السعودية بشكل عام؟.. وعندما حدث كل ذلك كتبت كتابي «في الواقع السعودي.. المخدرات بين الحل الأمني.. والإشكالية الإستراتيجية».

ولم يجبني أو يتجاوب معي أحد..!

قررت الكتابة عندما لم أجد مسوغاً قانونياً لوقف أبحاثي، ولا مردوداً اقتصادياً لإغلاق مشروعاتي، ولا تفسيراً اجتماعياً لاغتيال هويتي.. وعندما تأكد لي أن تركيزي على فكر التأهيل والتعامل مع منظومة التأهيل من واقع حقوقي قبل أن تكون من واقع خدمي، يحملي مسؤولية ما يحدث لي، وهذه المسؤولية ما هي إلا الضريبة التي دفعتها أنا وغيري على امتداد خريطة الوطن العربي.. و عندما استطعت - بحمد الله - أن أثبت للعالم، كل العالم، أنه لا يمكن لهم أن يرونا فقط من خلال النفط والسياسة والاقتصاد، بل يتحسسوا ممتلكاتنا الإنسانية وإرثنا الحضاري والتي هي أكثر تدفقا من آبار النفط، وأرفع قيمة من دهاليز السياسة والاقتصاد، بعدما طالبتهم بالتوقف عن صفعنا اليومي بأننا أمة تشريعات موقوفة، وأنظمة تهتمش القدرة وتمكن السلطة،

وتحجر على الكفاءات العربية القادرة .. وعندما كنت أظن أن المعنيين بقضايا الرعاية الإنسانية صحية كانت أم تأهيلية أم خدمية أم ثقافية أم توعوية أم غيرها ينتظرون ما سأقدم لهم من علم حصلته بفضل الله ثم بقرض من الوطن .. وعندما شعرت بأن هذا القرض لا بد أن يسد للوطن .. وعندما ظننت أن القادرين على إيصال صوت الإنسانية وهموم ذوي الاحتياجات الخاصة ومن يتعامل معهم أو يتبنى قضاياهم، يجلسون على أهبة الاستعداد ليقوموا بدورهم .. وعندما ظننت أن براءات الاختراع المتخصصة والمعترف بها عالمياً ستشكل النقلة النوعية التي أريدها لذوي الاحتياجات الخاصة في كل العالم الإسلامي بإرادة سعودية .. وعندما ظننت الطريق ممهداً للريادة غير النفطية، وأن الوطن بكل مكوناته معي .. عندما كان هذا الظن يراودني كتبت

كتابي «الإعاقة والمعوقون في السعودية: سمو التشريعات .. وثقافة التعطيل».

## وخيب ظني الجميع!

قررت الكتابة عندما أيقنت تماما أنني أكتب في الفراغ، فلا مسؤول يهتم، وليس هناك أي فرصة لثقافة الاعتراف بالخطأ والتراجع عن الخطأ، لأن التراجع عن الخطأ في وطني أصبح هو بحد ذاته جريمة!!.. و عندما تعايشت شيئا من هذه التجربة، ولامست ألمها، وكتبت وقلت وصرخت وتظلمت، وسلمت في النهاية بالموافقة على القليل من أجل أن يرد إلي الكثير، ولم أكن أعلم وقتها أن القليل هو الكل، وأن الموضوع برمته لا يتعدى إغلاق ملفات، ولا يتجاوز حدود الإعلان بالحكم القائل: ( يُقضى ويُهْمَس حتى يُرد إليه عقله)!

.. وعندما شعرت أنني - على الأقل لغاية هذه اللحظة - لم أفقد عقلي، بل تعرضت لمحاولات اغتياله .. وعندما وعيت تماما أن الأزمة التي أعيشها، ونعيشها لا ترتبط إطلاقا بطبيعة النظام، أو نوعية الشعوب، بل ترتبط بحلقة الوصل بينهما .. وعندما شعرت أنه لا بد من دعوة تصالح بين الأنظمة والشعوب، قائمة على الحكم الرشيد بين النظام الرشيد والمواطنة الصالحة، بحقوق وواجبات كل طرف ومسؤولياته تجاه الآخر .. وعندما شعرت بضرورة إيجاد فرصة جادة من واقع خبرة مرت بظروف قاسية سياسيا، ومهزومة اقتصاديا، ومأزومة اجتماعيا، لكنها معترفة بحق النظام، بانتظار أن يعترف النظام بحقوقها .. وعندما شعرت بحالة خاصة من الوعي المطلوب إثباته للشعوب من الأنظمة، وللأنظمة من الشعوب،

وحالة استدرابية للتراجع عن التجاهل المقصود بين الطرفين، ومد يد المصافحة بدءا بالنظام.. وعندما شعرت بخسارة وألم وحرقة الشعوب من أنظمة لم تتعايش همومها، ولم تتوقف عند متطلباتها، وخسرت فيه الأنظمة كثيرا من شعوب خافت النصح في ثقافة الخوف.. وعندما تأكدت أن الشجاعة الفكرية لا تكون بالقذف والنزاع على السلطة بل بدخول المناطق المحرمة والمحللة، وباستباحة الصمت الوطني الذي بفضلها بدلت الأدوار، واحتكرت السلطة، والذي من خلاله اغتيلت الإنجازات قبل الهوية، وحوصرت الأفكار الداعية للتغيير.. وعندما شعرت أن واجبي منذ تأبطت الهم الوطني هو المشاركة في الدفاع عن حقوق المواطنة، وصنع حالة احتضار للفساد ودعائه، والتهميش ورعائه، ورفض جدي للانبطاح الذي فرضته الشخصية



ومصالحها، وأقرته المنافع غير الوطنية .. عندما شعرت بكل ذلك كتبت «الحكم الرشيد والمواطنة الصالحة: قراءة في مصالحة الأنظمة والشعوب».

ولم أوفق فيها .. لأن النظام هو النظام ..  
والشعوب ليست هي الشعوب !!

عندما كتبت رسالتي إلى السلطان ووجهتها إلى السلطان قابوس كنت أنشد نظاماً إنسانياً راقياً أحاكه، وكنت أتطلع إلى تجربة قريبة، تمتلك قوة الضربات الاستباقية قبل وقوع الأزمات، وهذا شأني في كل تجربة تستحق الإشادة، فقد سئمنا جلد الذات، ولكننا لن نتوقف عن النقد ما دام هناك ما يستحق النقد .

سعودي «فوق وتحت» العادة!!



أشعر للحظات أنني لم أتقاعد تقاعدا مبكرا فقط من الجامعة، بل أقلت أيضا إقالة قسرية من العمل العلمي والوطني، وكأن قدرتي الذي بدأ بأمنية كي أخدم فيها وطني هو ذاته يطاردني بالمنغصات، دون أن أقرر حتى هذه اللحظة هل الخلل مني أو فيّ أم فيمن هم أكثر شجاعة مني في الانخراط في حب المركز والمنصب.. فحتى القدوم إلى السلطة يحتاج إلى شجاعة!!

بعد كل هذا وذاك، وبعدهما وجدت نفسي في موقف لا أحسد عليه، مقهورا في كل شيء قررت أن أخوض التجربة في العمل الاستثماري، فأشارك في التنمية بما تبقى لدي من رأسمال لم تطاله يد المتنفذين، فإذا بي اصطدم بما هو أكبر، شبكة من البيروقراطية، والفوضى المنظمة، وغياب تام للتنسيق بين الجهات المعنية، وإصرار على تطبيق اللوائح دون

وجودها، حتى أنني شعرت بعد تجربة شركة رعاية السعودية للتأهيل والرعاية الصحية أن النظام يقوم على تفصيل الشروط ووضع اللوائح حسب الطلب، بمعنى يصاغ نظام ليعالج حالة، لا تعالج الحالات بما هو بمقتضى النظام! وهي صياغة موفقة دائماً من قبل المسؤولين تحوي التسهيلات، التي يقابلها التعقيدات، فإذا كان لكل قاعدة استثناء، فهنا لكل استثناء قاعدة .. والله المستعان!

اضطربت أحوالي، وزادت سوءاً عندما وجدت أن الطامة الكبرى نحن شركاء فيها، فعندما طلب إلي بعض المترزقين الذين كنت أظنهم غير ذلك، أن أقوم بعمل ما لجهة ما في المملكة، أكبرت لهم اختياري، وقمت بالعمل على أسس تجارية من خلال ما تبقى لي من مؤسسات علمية وتعليمية وإعلامية تجارية، وكنت أظن أن اختياريهم لي

جاء بناء على خبراتنا وعلى الآلية التي نعمل فيها.. فأنا تاجر فاشل، أنفق دائما على منتجاتي أكثر من سعر بيعها، ولكنني فوجئت بأن هؤلاء يسبحون في فضاء آخر.. فهم يريدون مني أن أكون شريكا لهم فيما يسمى المنفعة للجميع، وهي المنفعة على حساب الوطن والمواطن، وعندما رفضت ذلك، كنت أراهن على خوفهم مني أن أفضحهم، ولن أعمل، ولكنني فوجئت بهم يكيلون إلي عبر هاتفي الجوال سيلا من الشتائم، لأنني أضعت عليهم (المنفعة العامة)!! و أضعت عليهم الفرص للحصول عليها لو كانوا قاموا بهذا العمل مع جهة أخرى، وجاءتني الشتيمة شعرا ونثرا، لا أنكر أنني غضبت ساعتها، وقررت ألف قرار، ولكنني بعد طول تفكير لم أفعل شيئا، لأنني عجزت عن الإجابة عن السؤال القائل : من أين جاء هؤلاء بفكرة المنفعة العامة؟ وما الذي

يجعلهم يتجرؤون بالباطل؟! .. إنهم جزء من منظومة فسدت ففسد ما فيها!!

بعد هذه الرحلة الشاقة منذ الطفولة إلى مسيرة الدراسة فمسيرة التوظيف فالعمل الإنساني الوطني فالمأسسة لمنظومة العمل الإنساني العالمي، لم يعد يطيب لي بعد هذا المقام أن أحاول التفكير مرة أخرى، فقد بدأت تراودني أفكار شيطانية بضرورة أن أتخلى عن كل هذا الإرث العلمي والفكري، وأن أعود لأختار « منقية » من الإبل، أحسن اختيارها وتربيتها والاعتناء بها، فناقاة واحدة كفيلة بأن تحصل لي قيمة ما أفقده من حقوق لي عند مؤسسات الدولة!!

هذه الأفكار السوداوية بعض الشيء، هي التي قادتني لنتيجة مفادها على ما عرفت من « فهد » ابن أخي عبدالمحسن - يرحمه الله - والذي ورث عن والده الحكمة من بطون الكتب،

وخاض تجربة (المنقية) أن الوقت الذي تمضيه في الاعتناء بمنقية لا يساوي عشر الوقت الذي تمضيه في إنتاج براءة اختراع! وأن الجهد الذي تبذله في مداعبة النياق هو عشر الجهد الذي تبذله في مناكفة النظريات العلمية! وأن الوقت الذي تمضيه لإقناع النوق بوجهة نظرك في كيفية الاعتناء بها، هو عشر الوقت الذي تمضيه في إقناع بعض المسؤولين بوجهة نظرك في قضية فكرية أو تنموية! وبالنتيجة يمكنك أن توفر تسعة أعشار حياتك لتخرج من رجال الملايين، على أن تمضي حياتك مفكراً أو عالماً محاصر بقوت يومك!!

الذي كان يقطع حبل هذه الأفكار التي كانت تراودني، هي فكرة الإرث التي أدفع ضريبتها من «الروبيخ»، الإرث التنموي وحق الأجيال القادمة في أن يملكوا إرثاً يكملون خلاله مسيرة البناء، فالقضية عندي قضية وطن، وليست قضية



مسؤولين، رغم ثقتي أنني لن تبقى لي ذاكرة في سجلات النظام، فأنا لا أؤمل بشارع يحمل اسمي، أو مركز بحثي يشير إلي، فمصيري هو مصير «الرويبخ» و «الوزير الأحمر»: النسيان القسري، ولكن اعتقد أنهم إن قرروا تكريمي يوماً ما فسيكون من خلال تدريس تجربتي على أنها نموذج لاغتيال الشخصية!!

في غمرة هذه النهاية التي سأكتب بعدها الكثير، جاءت المفاجأة إلى مكنتي، طرد يحمل كتاباً جذاباً عنونه كاتبه عبدالله بن سعيد الزهراني بـ«سعوديون فوق العادة» ضمنه أبرز مائة شخصية سعودية تقلدت مناصب دولية أو حصلت على جوائز دولية، وكانت المفاجأة عندما وجدت نفسي ثالث هذه الشخصيات في الحقل الأول (الإنساني - الاجتماعي - البيئي) لأكون من السعوديين الذين هم فوق العادة.

لا أنكر سروري بهذا التقدير من كاتب سعودي ولكنه بهذا الاختيار زاد آلامي، وفجر مزيدا من همومي، و دفعني لأقول المزيد وأكتب المزيد، عن سعودي فوق العادة في إنجازاته المحلية والإقليمية والعالمية، وتحت العادة في تقدير المتنفذين، وأصحاب السلطة المؤقتة!!

إنني بعدما وجدت نفسي لا أصلح للتجارة، فهي لا تتناسب مع عنادي التنموي وإصراري على التغيير والتطوير، و بعدما تأكدت أنه لا يمكن أن تنزرع في سمات التاجر الذي يعطي بحدود ويأخذ بحدود، ويحسب طريق الريال منذ خروجه من حسابه البنكي حتى عودته سالما بالغنائم، وبعدهما أيقنت أن صاحب المال يدفعه ماله لنيل السلطة، وصاحب السلطة تدفعه سلطته لكسب المال، أما المفكر فلا يدفعه فكره إلا لبذل المال والتنازل عن السلطة..

سأعمل مع مَنْ يصارعه الحماس لفتح مراكز بحثية وخدمية لا إغلاقها، ومع مَنْ يتعامل مع ذوي الفكر - وقد أكون منهم- من مبدأ تقدير الشخصية لا اغتيالها، ومع مَنْ يسخرون النظام لخدمة الإنسان، لا الإنسان لخدمة النظام، سأعمل مع كل هؤلاء وأنا في غاية المسؤولية، ولن تضيع حقوقي مرة أخرى، لأنني سأجد نفسي التي ضُيِّعت، وهذا يكفيني إن لم يكفِ غيري!!

إنني بعد هذا الوعي، قررت أن أُلجأ إلى مشروعَي القديم الجديد «تأهيل بلا حدود» أنطلق فيه إلى فضاء أرحب في العمل وفي التقدير، وابتعد فيه عن واقع المنغصات، والتأويلات، والمزيد من الصدمات في كل شيء، أسعى فيه و من خلاله لتحقيق المزيد من الإنجازات الإنسانية دون حدود، أبتدع لكل من يقدر الإبداع، واخترع لكل من يثق بالريادة، وأبذل لكل من يقدر البذل، وفي

المحصلة لأعود لواقعي مع المعوقين الذين شتتوا  
في الحقوق والمقدرات، و صاروا مطية مشاريع  
سياسية، فأكون معهم في نفس الخندق، ولكن  
هذه المرة في خندق بلا حدود.



## البروفيسور محمد بن حمود الطريقي

- شغل العديد من المناصب الأكاديمية والعلمية في جامعة الملك سعود ومستشفى الملك خالد الجامعي وبرنامج الهندسة التأهيلية بكلية الطب بجامعة نورث ويسترن بالولايات المتحدة الأمريكية ورأس فريق العمل لمدينة سلطان بن عبدالعزيز للخدمات الإنسانية.
- يرأس حالياً «تأهيل بلا حدود».
- أسس وأدار المركز المشترك المعني بالتوعية والرعاية والتأهيل والوقاية، وأسس ويدير «العالم للصحافة» التي تعتبر أول مشروع إعلامي إنساني متخصص في الشرق الأوسط، وأصدر موسوعة تثقيفية تعريفية متخصصة في مجال التنمية والديموقراطية وحقوق الإنسان في أول تجربة عربية من هذا النوع.
- أنجز براءات اختراع عالمية حازت جوائز دولية في المحافل العالمية المتخصصة، وساهم في نشر أكثر من (١٠٠) بحث في كتب ومجلات علمية ومؤتمرات عالمية، وما يربو على (٥٠) مرجعاً وكتاباً علمياً.
- شارك في الفعاليات الإنسانية العلمية والفكرية في معظم الدول العربية والإسلامية ودول العالم الأخرى.
- حاصل على وسام الملك عبدالعزيز من الدرجة الأولى وجائزة التميز من جامعة الملك سعود تقديراً لإنجازاته العلمية وعدد من دروع التقدير والتميز من عدة جامعات وهيئات عربية وعالمية.

[www.profalturaiki.com](http://www.profalturaiki.com)

مؤسسة العالم للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع

ص.ب : ٩١٤٠٩ الرياض ١١٦٣٣ المملكة العربية السعودية

هاتف : ٤٧٨٠٣١٢ (١) ٩٦٦+ فاكس : ٤٧٨٠٣٧٤ (١) ٩٦٦+

E. mail : [alturaiki@hotmail.com](mailto:alturaiki@hotmail.com)

[www.alaalem.org](http://www.alaalem.org)